Al-AZHAR UNIVERSITY
S.A. KAMEL CENTER
FOR ISLAMIC ECONOMICS

جامعة الأزهر
مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي

مؤتمـــر

« المخـــدرات: مشكـلة اقتصاديـــة »

في الفترة من ٥-٦ ربيع أول ١٤٢٤هـ الموافق ٦، ٧ مايو ٢٠٠٣م

الاقتصاد العالمى والمحلى للمخدرات ودورها فى تعويق التنمية

إعـــــــداد

دكتور/ محمد محمد النجار

كليـــة تجـارة بنـــها

جامعة الزقازيق

مدينة نصر – القاهرة – جمهورية مصر العربية – تليفون ٢٦١٠٣٠٨ - ٢٦١٠٣١١ – تليفاكس ٢٦١٠٣١٢

Nasr City, Cairo, Egypt, Tel.: 2610308 - 2610311, TelFax: No. 2610312

www.SAKC.gq.nu E-mail: salehkamel@yahoo.com

الاقتصاد العالمى والمحلى للمخدرات
ودورها في تعويق التنمية

****

الدكتور/ محمد محمد النجار

كلية تجارة بنها - جامعة الزقازيق

****

ابتلي المجتمع الانساني بظاهرة المخدرات (جلبا وانتاجا واتجارا وتعاطيا) منذ عصور بعيدة، حين ظن البعض أن تعاطي المخدرات قد يروح عنه أو قد يشفيه من بعض الأمراض أو قد يهدئه أو ينشطه أو يذهب به إلي عوالم وردية يستغني بها عن واقعه البائس والتعيس. ومن يومها وكأي ظاهرة انسانيه سوية أو انحرافية تدعمت هذه الظاهرة أو انكمشت تبعا للعوامل المنشئة والمغذية لها علي المستوي المحلي والاقليمي والدولي. والقرن العشرين ليس ككل القرون السابقة عليه من حيث كثافة أحداثه وزخم انجازاته علي المستوي العلمى والتقني والثقافي والحضاري والمكاني، ومن حيث وسائل الاتصال والمواصلات التي جعلت العالم قرية صغيرة.ناهيك عن ثورة التطلعات التي دفعت أبناء الجنس البشري علي اختلاف قارات العالم إلي التطلع إلي استهلاك منتجات العلم والتقنية والتي ألهبت وسائل الاعلام والإعلان أشواقهم اليها.

وكشأن معظم ظواهر القرن العشرين في ظل ثورة الاتصالات خاصة في النصف الثاني من هذا القرن اكتسبت ظاهرة المخدرات بعدا عالميا من حيث انتاجها وتداولها واستهلاكها والتجارة الدولية فيها وتنظيماتها وتقنياتها والعوامل الدافعة إليها والآثار المترتبة عليها والجهود المبذولة لاحتوائها وقاية أو علاجا.

وانتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار فيها وتعاطيها يمثل ظاهرة اجرامية. حيث الجريمة ظاهرة انسانية لها أبعادها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والبيئية والسياسية. وتتمثل هذه الأبعاد في كونها دافعا للجريمة من ناحية أو متمخضة عنها من ناحية أخري.

ولعل خطورة هذه الظاهرة الاجرامية تتبدى في كونها جريمة منظمة علي مستوي انتاجها وجلبها والاتجار فيها تستخدم أحدث الأساليب وأكثرها تقدما تقنيا نظرا للأرباح الضخمة المتحققة من اقترافها، فالأرباح الكبيرة وغير المشروعة من الجريمة تؤدي إلي تطوير فنون الجريمة ووسائلها تبعا لتقدم وسائل الاتصالات والمواصلات وتحويل الأموال والسلع بمعدلات أسرع من تطور فنون ووسائل سلطات مكافحة الجريمة (١).

وهذه الظاهرة تسود وتنتشر في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة (النامية) لأسباب ودوافع مختلفة، وتزيد زيادة مطردة سواء من حيث انتاجها أو الاتجار غير المشروع فيها أو تعاطيها، ناهيك عن الزيادة المستمرة في حجم المضبوطات من جميع أنواع المخدرات.

وبقدر ما ترتبط بعض الجرائم بطبقة أو فئة اجتماعية معينة أو شريحة عمرية أو بظروف معيشية معينة، فان جريمة تعاطي المخدرات في العالم امتدت إلي أعمار لم يكن مألوفا قبل ذلك أن توقعها في شباكها، والي فئات اجتماعية مومرة وفقيرة والي النوادي الاجتماعية للأثرياء والي مساكن علب الصفيح علي حواف المدن والي فئة العمال وفئة أصحاب الياقات البيضاء والي المتعطلين والصعاليك ونجوم الفن.

وتناول ظاهرة المخدرات من منظور اقتصادي يتعامل معها كسلعة لايبحث في تجريمها من عدمه أو في كونها منافية للأخلاق السوية أو تمثل عصيانا لأوامر الدين وانما يبحث في انتاجها وعرضها وتداولها واستهلاكها والتجارة الداخلية والخارجية فيها، والعوامل الاقتصادية المؤدية اليها والمترتبة عليها، وتكلفة هذه الجريمة من وجهة نظر الجاني (منتجا أو جالبا أو تاجرا أو مستهلكا) ومن وجهة نظر المجتمع ، ناهيك عن ارتباطها بنظم اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة تتيح لها مناخا مواتيا لظهورها وتناميها.

وفي اطار هذه الأهمية لظاهرة المخدرات والمنظور الاقتصادي لتناولها كظاهرة متعددة الأبعاد ، تنتظم الدراسة في المباحث التالية:-

المبحث الأول: مفهوم المخدرات كسلعة وكجريمة منظمة وكأحدي صور الاقتصاد الخفي Hidden economy.

المبحث الثاني: تحليل لتطور الظاهرة من خلال تطور المضبوطات من أنواع المخدرات المختلفة.

المبحث الثالث: انتاج المخدرات وعرضها.

المبحث الرابع: استهلاك (تعاطي) المخدرات .

المبحث الخامس: التجارة الخارجية والداخلية في المخدرات.

المبحث السادس: ظاهرة المخدرات والنظم الاقتصادية .

المبحث السابع: أثر ظاهرة المخدرات في تعويق عملية تنمية الدول المتخلفة.

المبحث الثامن: ظاهرة المخدرات في مصر.

خاتمة.

المبحث الأول

مفهوم المخدرات (٢)

المخدرات كسلعة: السلعة هي شيء مادي ملموس يشبع حاجة للانسان أو للكائن الحي حيث الحاجة هي الدافع للنشاط الاقتصادي والاشباع هو الهدف من هذا النشاط. والمنفعة اقتصاديا هي قدرة السلعة علي اشباع حاجة من حاجات الفرد، حيث المنفعة ليست أمرا موضوعيا وانما هي ذاتية تتوقف علي روية وشعور الفرد نفسه. ومن هنا فالمخدرات من وجهة نظر اقتصادية بحت لها منفعة طالما كانت تشبع حاجة بصرف النظر عن الاعتبارات الاخلاقية أو التحريم القانوني أو التحريم الديني أو الضرر الصحي.

واذا كانت الثروة تشمل جميع السلع الملموسة التي يتملكها الأفراد وكذلك الخدمات التي تسهم في اشباع حاجاتهم سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ناهيك عن حقوق الملكية التي لا تمثل مجرد امتلاك سلع ملموسة. فان ثمة تعريفا "اجتماعيا" للثروة يقصرها علي مجموع السلع والخدمات الاقتصادية وكذلك السلع المباحة التي تسهم في تحقيق الرفاهة الانسانية. وهذا التعريف الأخير يستبعد من نطاق الثروة كل ما هو ضار برفاهة المجتمع كالمخدرات والخمور وكل ما قد يكون ممتعا بالنسبة لبعض الافراد ومشبعا لرغباتهم ولكنه يشكل في نفس الوقت ضررا من وجهة نظر الحياة السليمة للجماعة.

والمخدر كسلعة هو مادة طبيعية أو صنعية تتمتع بخواص فسيولوجية متميزة، وهي في الأصل مواد أولية لصناعة الدواء. وقد اقتصر اسم المخدر في الماضي علي المخدرات التقليدية التي تشمل الأفيون ومشتقاته ثم أضيف الكوكا والقنب الهندي الي القائمة.ثم ظهرت أنواع اخري يفوق عددها خمسمائة مركب تتمتع بتأثير واضح علي الجملة العصبية الدماغية وتؤدي إلي انحراف عقلي ظاهر، وكثير منها يؤدي الي الادمان والاستعباد نتيجة للاستعمال المستمر والحاجة الماسة التي تنشأ عن هذا الاستعمال بالاضافة الي التأثير الواضح علي العقل والبدن علي حد سواء.(٣)

ونظرا لوفرة هذه المركبات ولاختلاف مصادرها وتعقيد تركيبها فقد كان من الصعوبة بمكان الاعتماد علي تصنيف مبسط يجمع بينها جميعا. ومن هنا تم تصنيفها تبعا لطريقة تأثيرها ومن ثم تبعا لقدرتها علي ايجاد الادمان والاذعان.ومن هذه التصنيفات ما يقسم المخدرات إلي ما يلي:

١- مثبطات الجملة العصبية المركزية (المنومات - المهدئات - الأدوية العصبية - المسكنات كالأفيونيات والمورفين والهيروتين).

٢- المنبهات (المنبهات الصغري كالكافيين والنيكوتين - المنبهات العظمي كالأمفيتامين والكوكايين - منبهات المزاج كمضادات الوهن العصبي).

٣- مولدات الاضطراب (كالقنب الهندي "الحشيش" والهلوسات والمذيبات الطيارة ومركبات أخري كالبللادونا.(٤)

وعموما فإن المخدرات التقليدية هي الحشيش والأفيون والمورفين ومشتقاته (كالهيروين) والكوكايين والقات والمهلوسات (عقاقير الهلوسة) والمنومات والمهدئات و الأمفيتامينات.

المخدرات كجريمة منظمة : تتبدي خطورة ظاهرة المخدرات في كونها جريمة منظمة علي مستوي انتاجها وجلبها والاتجار فيها تستخدم أحدث الأساليب وأكثرها تقدما تقنيا نظرا للأرباح الكبيرة المترتبة عليها. ثم أنها من خلال نفوذ وسلطان وقوة ومال المهيمنين عليها يمكن أن تخترق كل شيء بما فيها الأجهزة المنوط بها مكافحتها .. ليس هذا فقط وانما تحدي أنظمة الحكم أحيانا اذا ما ادركت أنها تعوق نشاطها الاجرامي.

والمنظمات الاجرامية التي تعمل في مجال انتاج وتهريب المخدرات تتمتع بدقة التنظيم والكفاءة الادارية وعلاقات التعاون القائمة بينها كما هو الحال بين منظمات الاتجار في الكوكايين في أمريكا اللاتينية ومنظمات الاتجار في الهيروين في المثلث الذهبي والهلال الذهبي (٥).

وتفرض عصابات الاتجار غير المشروع في المخدرات سيطرتها وسطوتها في المناطق التي تعمل بها. وكثير من مناطق زراعة المخدرات لا تخضع لسلطان الدولة إما لاعتبارات قبلية أو لا عتبارات جغرافية. وتتضح العلاقة بين انتاج المخدرات والتمرد علي الحكومة أو غيابها في دول المثلث الذهبي في جنوب شرق آسيا (تايلاند، بورما، لاوس) ، دول الهلال الذهبي (أفغانستان ، باكستان، ايران) ودول هضبة الانديز في أمريكا الجنوبية (خاصه كولومبيا، بوليفيا، بيرو) حيث اهتزاز الأمن وهيبة الحكومات وسلطة القانون. وفي هذه الأماكن يحكم بارونات المخدرات ويشرفون علي كل شيء ويرشون هيئات إعمال القوانين ويفسدون الاجراءات القضائية والتدابير التشريعية ويضعفون النشاطات الاقتصادية المشروعة (٦)،ومن أسف أن بعض قادة هذه المنظمات الاجرامية ينظر إليهم كأبطال شعبيين خاصة في مناطق انتاج المخدرات التي تعيش في أوضاع اقتصادية متردية.

وثمة روابط وثيقة بين الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمفرقعات من جانب والاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب آخر (٧). فالأموال المتحصلة من تجارة المخدرات هي أحد مصادر تمويل العمليات الارهابية، وتجارة المخدرات تساند تجارة السلاح لحاجتها الدائمة إلي أحدث انواع السلاح لاستخدامها في المواجهات الأمنية. وقد غذت أموال تجارة المخدرات حركة التاميل الانفصالية في سيريلانكا مقابل نقل هيروين جنوب شرق آسيا الي أوربا وأفريقيا وانتظامهم في مجموعات اتجار بالمخدرات مقرها أسبانيا وسويسرا وايطاليا وفرنسا واقامتهم علاقات وثيقة مع المهربين الهنود والباكستانيين والنيجيريين. وكذلك كانت أموال تجارة المخدرات وراء الحركة الانفصالية التي حدثت في نيجيريا.

وتلجا المنظمات الاجرامية للمخدرات إلي إخفاء نشاطها وراء عمليه غسيل الأموال للظهور بمظهر الاستثمارات المشروعة ، توظيف هذه الأموال بعد تنظيفها في شركات عقارية وفي انتاج الافلام والمسلسلات وشرائط الفيديو وتجارة الخمور وانتشار الملاهي الليلية ونوادي القمار ومكاتب المراهنات الرياضية. وأشهر أماكن غسيل الأموال هي تلك التي يحمي نظامها سرية المصارف ولا توجد بها قيود علي تجارة العملات الأجنبية ويمكنها استيعاب الصفقات المالية الضخمة كسويسرا وهونج كونج وبنما والاكوادور والبهاما وجزر كيمان حيث تمت في هذه الأماكن عمليات غسيل أموال كارتلات الكوكايين في كولومبيا والمنظمات الاجرامية الاطقية وعصابات الاتجار غير المشروع في الهيروين في دول المثلث الذهبي.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية في دول أوربا الشرقية ظهرت مافيا المخدرات حيث أساطينها من أبناء شمال القوقاز خاصة اذربيجان ، والأرمن والجورجيون وأبناء الغجر حيث يمارسون تهريب المخدرات وتنظيف الأموال المتدرة في ظل نمو اقتصاديات السوق المفتوح دون ضوابط ووجود عملات جديدة قابلة للتحويل وغياب القوانين التي تضع قيودا علي عملية قبول الودائع ، ناهيك عن الجماعات الخاصة بحماية المافيا من محترفين مرتشين ورجال شرطة متورطين. (٨)

وتشير التقارير الصحفية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالأمم المتحدة إلي تزايد القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لكارتيلات المخدرات التي أصبحت تتحكم في جميع عناصر سلسلة الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة. ولم تعد معظم القوة والنفوذ التي تكونها عصابات المافيا والمخدرات داخل الدول هي الخطر الوحيد فقد تطورت طموحات زعماء تلك العصابات لتتعدي مرحلة تحقيق الثراء الفاحش والسيطرة علي العالم السفلي للجريمة إلي مرحلة الأطماع السياسية الخطيرة. (٩)

وعموما فان الجريمة المنظمة ببناتها المؤسسي وأجهزتها التنظيمية وعلاقاتها تمثل ظاهرة مرت بها معظم الدول الرأسمالية في بداية عهدها بالرأسمالية وتمر بها الدول النامية التي تنمي اقتصادها من خلال المسار الرأسمالي والجريمة المنظمة تمثل احدي الركائز الأساسية في الاقتصاد الموازي (الخفي).

المخدرات كأحدي صور الاقتصاد السري (الموازي)(١٠): تشكل الأنشطة الخفية أو الموازية أنشطة كبيرة الحجم تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الاجمالي في مجموعة البلدان المتقدمة والنامية، وان كانت في الدول النامية أكثر أهمية في الحجم واكثر تزايدا في مكوناتها نظرا لانغماس أعداد متزايدة من السكان في تلك الأنشطه التي تؤثر في مجريات الحياه الاقتصادية برمتها، حيث يتعايش الاقتصاد الخفي بهياكله وآلياته مع الاقتصاد الظاهر القانوني والعلني ويؤدي هذا إلي اتسام الحسابات القومية والاجماليات الاقتصادية الأساسية (الناتج المحلي الاجمالي، اجمالي الواردات، التكوين الرأسمالي الثابت، الاستهلاك الخاص، مدخرات القطاع العائلي) بعدم الشمول وعدم التأكد .ويوول الدخل المتولد من النشاطات المرتبطة بالاقتصاد الموازي إلي الذين يجمعون بين وظيفتين سواء من الذين يعملون لحسابهم الخاص أو من مكتسبي الأجور خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل الرسمية أو أثناء أوقات العمل الرسمية، وكذلك يوول إلي أصحاب الأعمال غير معروفة الهوية والذين يعملون لحسابهم الخاص. ويمكن القول بأن الانشطة الرئيسية التي غالبا ما يتكون منها الاقتصاد الخفي فى غالبية البلدان هي :(١١).

- مكتسبات الأعمال الاضافية وغير الرسمية والسرقات العينية للموظفين والعاملين بالحكومة والشركات
- التهرب الضريبي للأرباح التجارية والصناعية للأعمال وكذلك القطاع العائلي.
- الأرباح الناتجة عن تهريب وتجارة المخدرات وكذلك قيمة المخدرات المتداولة بسعر الجملة.
- المضاربة في الأراضي والعقارات وسمسرة الصفقات العقارية.
- التهرب من الرسوم الجمركية علي السلع المهربة وكذلك قيمة السلع المهربة .
- عمولات التعامل في النقد الاجنبي في السوق السوداء .
- التشييدات السكنية غير الرسمية أي العشوائية.

وهكذا ينقسم الاقتصاد السري (الخفي) إلي نوعين، أولهما أنشطة مشروعة وغير مسجلة وغير معلومة (١٢) والأخري أنشطة غير مشروعة ومحظورة. وهذه الأخيرة تتمثل في تجارة المخدرات والرشوة والتربح أو استغلال الوظيفة العامة للحصول علي ربح أو منفعه والعمولات والهبات والاتجار في النقد الاجنبي وخلوات ومقدمات الاسكان والتعدي علي الأملاك العامة كوضع اليد والتزوير في الوثائق والمستندات للحصول علي أراض وعقارات ومبان واغتصاب الأملاك العامة في ظل غياب الخرائط والحدود والتواطؤ مع الأجهزة القائمة علي حمايتها.

والتهريب ظاهرة اجتماعية واقتصادية سيئة تخلق مسالك ملتوية في هيكل الاقتصاد القومي وتؤدي إلي خسارة الدولة لحصيلة الرسوم الجمركية علي الواردات التي يتم تهريبها. ثم أن التهريب يتضمن سلعا كالمخدرات والأسلحة والكحوليات والأغذية الفاسدة تحارب النظم السياسية تداولها اجتماعيا. (١٣)

ويمثل التهريب مشكلة اقتصادية رئيسية في معظم الدول النامية فضلا عن كونه قد أصبح قطاعا نشطا ومزدهرا في بعض البلدان النامية كلبنان وكولومبيا. وعمليات التهريب لا تؤدي إلي زيادة مستوي

الرفاهية الاقتصادية جزئيا أو كليا بتجنب دفع الرسوم الجمركية أو التحايل علي القيود الكمية علي الواردات. والتهريب يمكن أن يؤدي إلي زيادة الرفاهية الاقتصادية فقط في ظل ظروف استثنائية تتسم بالتقييد الشديد للواردات والعمل بهيكل للتعريفة الجمركية السائدة (١٤).والاقتصاد الخفي (بما فيه تجارة المخدرات) ينتشر في العالم باختلاف نظمه الاقتصادية.وقد قدر (١٥) في أوائل الثمانينات بحوالي ٢٥٠ بليون دولار في الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ١٧٪ من الناتج القومي الاجمالي، وفي اليابان قدر بحوالي ١٥٠ بليون دولار. وفي ايطاليا يشكل نسبة ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي.وفي كندا حوالي ٢٠٪ وفي استراليا ١٤٪ وفي انجلترا ١٠٪. وتشير التقديرات إلي أن قيمة قطاع الاقتصاد الخفي في أي من الدول الراسمالية المتقدمة تفوق أحيانا حجم الاقتصاديات الرسمية لدول العالم الثالث مجتمعة. وهي في الولايات المتحدة الامريكية واليابان فقط تعادل في حجمها عشرة أضعاف مجموع الانتاج المحلي الاجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة (باستثناء الصين والبرازيل والهند والمكسيك (١٦). وفي الولايات المتحدة الامريكية ودول غرب أوروبا واليابان يمتد نشاط الاقتصاد الخفي إلي مجالات الانتاج تحت سيطرة الشركات دولية النشاط (١٧)، هذا فضلا عن ممارساتها المألوفة في تنظيم تجارة المخدرات والسلاح علي مستوي العالم وتهريب وتجميع الأموال السرية من أنحاء العالم لتستقر في بنوك سويسرا والكاريبي.

وفي دول الاتحاد السوفيتي السابق يقدر تقرير معهد البحوث العلمية بموسكو حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد السري لمجموعة تلك الدول ١٠٠٠ مليار روبل في السنة. وتشير "تاتيانازا سلاسكايا" إلي أن هناك ٢٠٪ من العاملين في القطاع الرسمي لهم أعمال وظائف سرية خارج القطاع الرسمي يتقاضون عنها أجورا تبلغ أحيانا خمسة أضعاف ما يتقاضونه من أعمالهم الرسمية.

وفي دول العالم الثالث تعادل الاقتصاديات السرية (الخفية) في حجمها الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول.فحجمها في بيرو يبلغ حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.وفي بوليفيا حوالي ١٠٠٪ وفي الهند ٥٠٪ وفي مصر ٢٥٪. وتشكل حصيلة المخدرات (كأحدي صور الاقتصاد الخفي) حوالي أربعة أضعاف مجموع الصادرات المشروعة في بوليفيا و٤٨٪ من قيمة صادرات كولومبيا المشروعة (١٨).

والاقتصاد الخفي تدفع اليه الاختلالات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد، ففائض الطلب يؤدي الي نشأة السوق السوداء أحد أركان الاقتصاد الخفي (الموازي).ومن أسباب هذه الظاهرة أيضا عدم تناسب الدخول مع الأسعار مما يؤدي إلي بحث الأفراد عن مصادر دخل اضافية مشروعة أو غير مشروعة. وتؤدي البطالة الناجمة عن عدم تناسب مؤهلات الراغبين في العمل مع الاحتياجات الفعلية إلي تنمية أركان الاقتصاد الخفي. ويؤدي الاختلال في المعاملات الخارجية في ظل تثبيت سعر صرف العملة الوطنية إلي نشوء سوق ثانوية للنقد الأجنبي. ويؤدي عدم استقرار القوانين والاجراءات الاقتصادية وعدم توخيها التعامل مع الظواهر الاقتصادية من منظور اقتصادي إلي ظهور ثغرات ينتعش من خلالها الاقتصاد الموازي خاصة في ظل تعقيدات الجهاز البيروقراطي وفساده.

وخلاصة الأمر أن ظاهرة المخدرات هي جزء من ظاهرة الاقتصاد الخفي (السري) فدخولها غير معلومة المصدر وغير مسجلة وغير مشروعة والعائد منها مرتفع بدرجة تتناسب مع المخاطرة التي بها ومع الكفاءة والانتاجية ،إذ أن أليات العمل بالاقتصاد الموازي تخضع لمبدأ الكفاءة في التشغيل.

والدخول من المخدرات كأحدي صور الدخول "السوداء" في الاقتصاد الخفي تساهم في زيادة درجة عدم العدالة في توزيع الدخول في المجتمع، بصرف النظر عن أن متحصلات المنغمسين فيها تؤدي إلي تحسين توزيع دخولهم الشخصية المتاحة للتصرف. وهذا يؤدي إلي نتائج اجتماعية خطيرة نتيجة انتقال هؤلاء إلي فئة دخلية أعلي. ثم أن هذه الدخول غير الرسمية وغير المسجلة وغير المشروعة تساهم في عدم مصداقية الحسابات القومية لعدم احتساب الدخل المتولد من هذه الأنشطة الخفية (١٩).

المبحث الثاني
تطور المضبوطات من المخدرات

تساهم الكمية المضبوطة من المخدرات في تحديد الكمية المتداولة منها في المدي القصير. كذلك يمكن القول بأن سعر المخدرات يعتمد ضمن عوامل عديدة علي حجم الكمية المضبوطة. ويفترض خبراء الأمم المتحدة أن "الكمية المضبوطة من المخدرات" تعادل عادة نحو ١٠٪ من الكمية المتداولة في معظم بلدان العالم (٢٠).

وهكذا فان الكميات المضبوطة تستخدم لتقدير الكميات المتداولة . وتتسم الكميات المضبوطة بالتذبذب ما بين سنة وأخري. والاحصائيات المسجلة للكمية المضبوطة لأي فترة لا تتعلق بهذه الفترة وحدها إذ أن جهود الضبطيات قد تمتد لسنوات والكمية المضبوطة في الجزء الأول من سنة معينة قد تكون نتيجة لجهود الضبط في سنوات سابقة. وفي نفس الوقت فان الكمية المضبوطة في الجزء الأخير من السنة قد تؤثر تأثيرا بالغا علي حجم الكمية المتداولة في السنة التي تليها مباشرة.

وتتأثر هوامش الربح التي يحققها تجار المخدرات (وليس مهربوها) بعدد من العوامل من ضمنها مستوي الضبطيات. ومع ارتفاع مستوي الضبطيات فان ثمة مخاطر اضافية ترتبط بعمليات تخزين ونقل المخدرات.

وتشير وثائق اجتماعات لجنة المخدرات العادية والخاصة التابعة للأمم المتحدة (٢١) إلي الزيادة المستمرة في حجم المضبوطات من جميع أنواع المخدرات. ومن خلال قراءة الجدول رقم (١) الذي يوضح تطور المضبوطات من المخدرات بأنواعها المختلفة في العالم خلال الفتره ١٩٤٧-١٩٩٠ يتبين ما يلي:-

١- ان المتوسط السنوي للمضبوطات من مخدر الحشيش شهد خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٨٧ قفزات كبيرة. وفي خلال هذه الأربعين سنة قفزت المضبوطات بدرجة كبيرة جدا إذ تضاعفت حوالي ١٥٧ مرة.